معاناة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

إعداد/ مصطفى عماد

FDHRD

نوفمبر 2021

معاناة الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنه 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD

المقدمة

إن معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الإسرائيلية هي جزء بسيط من المعاناة التي يتعايش معها الشعب الفلسطيني ويحاول التخلص منها ونيل حريته وتقرير مصيره في دولته دون حصار أو إحتلال أو تدخلات من دول أخرى في شئونهم. يعيش الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية واقع مرير وأحكام تعسفية تحد من حرياتهم، وقد تسبب لهم كبر فترة العقوبة إلى تدهور حالتهم الصحية نظرًا لما يتعرضون له تعذيب وقسوة في المعاملة والخدمات التي تُقدمها لهم إدارة السجون الإسرائيلية وتخالف مبادئ حقوق الإنسان. إن سياسة الاعتقال الإسرائيلية للفلسطينيين هي في اعتقادهم رد فعل على أي تجاوزات يقوموا بها لإيقاف المشاغبين والمخربين للأمن، ولكنها السياسة الاعتيادية لفرض الصمت على الشعب الفلسطيني وفرض الأمر الواقع.

وحتى وإن أفرجت سلطات الإحتلال عن أحد الأسرى فهو إما في عداد الموتى، أو في حالة صحية متدهورة، أو إنه في نزهة سريعة وسيتم إعتقاله مرة أخرى، وما هروب الست أسرى من سجن جلبوع، أقوى السجون الإسرائيلية وأشدها حراسة، إلا دلالة على عزيمة الأسرى في الفرار والحصول على حرياتهم بأيديهم في ظل التعنت الإسرائيلي في عدم تلبية مطالبهم.

تم إعداد هذا التقرير بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو اليوم الذي يتم الاحتفال به بتاريخ 29 نوفمبر من كل عام عملًا لقرار الجمعية العامة 40/32 (ب) في 2ديسمبر 1977، زذلك على خلفية القرار 181 (د-2)، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين.

حيث يتم التركيز في التقرير هذا العام على ملف الأسرى في السجون الإسرائيلية، وتوضيح الحقائق والأساليب العقابية والتعسفية التي يرغمون على الصمود في وجهها خاصة في زمن الكورونا، كما يهدف التقرير برصد إحصائيات وأرقام في هذا الشأن خلال العام الحالي 2021 خاصة مع وجود ما يقرب من 5000 أسير فلسطيني من مختلف الأعمار والفئات، ومنهم أكثر من 200 يعانون من أمراض مزمنة وهم من ذوي المناعة الصحية المتدنية، في ظل زيادة العنف الذي يمارس ضدهم وداخل المعتقلات وفي الشوارع والضواحي.

أولا: تطور الانتهاكات ضد الشعب الفلسطينية في 2021

تسبب عدم تسوية القضية الفلسطينية وقلة الخيارات السياسية والدبلوماسية الدولية في الكثير من المشاكل والأزمات التي مازال يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ 1948. وشهد عام 2021 عودة التشابكات العسكرية في القضية الفلسطينية في شهر مايو، وترتب عليه سقوط الكثير من القتلى والجرحى من القدس والضفة الغربية وغزة، وبالأخيرة تدمرت البنية التحتية جراء القصف الجوي لجيش الإحتلال الإسرائيلي. تعنتت السلطات الإسرائيلية في هذا العام اسكات الأفواه الفلسطينية في الأراضي المحتلة، واباحت للمستوطنيين أن يخربوا ويستولوا على الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين دون مراعاة لأي قرارات لمجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة، في ظل سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية (الأبارتهايد).

ومازالت إسرائيل تستمر في فرض سياسات الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني الذي لم يستطع أن يوقف الزحف التوسعي والاستيطاني على الأراضي الفلسطينية في المنطقة (ج)، في ظل التلميح العلني من وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية بيني جانتس بضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية لاعتبارات أمنية، دون مراعاة لحقوق الملكية الخاصة لأصحابها الفلسطينيين. وفي القدس الشرقية، ترتب إسرائيل لتهويد المدينة وتحويل ملامحها التاريخية إلى الطابع الصهيوني من خلال التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من بيوتهم ونقل ملكيتها لمستوطنيين متطرفين. وهو ما ترتب عليه عودة المناوشات الحربية الصاروخية من وإلى قطاع غزة، مما أدى إلى سقوط عدد لا يستهان به من القتلى والمصابين من المدنيين، وتدهور البنية التحتية بشكل كامل المناطق التي تعرضت للقصف الإسرائيلي ما يضعها في دوائر الاتهام بجرائم الحرب، كما يعد هذا انتهاكًا للحق في التنمية والحق في الحياة.

ولا يمكن أن نتغاضى عن قرار المحكمة الجنائية الدولية هذا العام 2021 بالولاية القضائية على فلسطين، واتهام مسئولوين بالحكومة الإسرائيلية (من ضمنهم نتنياهو، رئيس الزراء السابق) والجيش الإسرائيلي بجرائم حرب اتركبتها في حرب 2014 على قطاع غزة.

كما تستغل إسرائيل التفوق التكنولوجي، وتقوم بغلق الكثير من المواقع والمواقع الإخبارية الفلسطينية، وليس ذلك فقط، فيواجه الفلسطينيون تحديًا من موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" بحذف أي محتوى يخص القضية الفلسطينية، أو فلسطين التاريخية، وهو ما يظهر تحيزًا كبيرًا ضد حرية التعبير عن الرأي.

وعلى مستوى المنظمات الحقوقية، فقد شهد هذا العام ولأول مرة إعلان وزراة الأمن الإسرائيلي ضم ست منظمات حقوقية لقوائم الإرهاب دون الإفصاح عن أي معلومات تخص القضية نظرًا لسريتها، وتدافع هذه المنظمات (مؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومركز بيسان للأبحاث.) عن حقوق الشعب الفلسطينية ضد أي انتهاكات يقوم بها جيش الإحتلال في الأراضي المحتلة.

وفي نفس الإطار، يمكن اعتبار قرار وزارتي الأمن والمالية في إسرائيل بزيادة مرتبات 50% من الجنود إلى 2.463 شيكل (ما يعادل 700 دولارًا أمريكيًا)، هي مكافأة لما يقوموا به من انتهاكات وتعديات واغتصاب لحقوق الفلسطينيين.

ثانيًا: حال الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

ليس فقط الإحتلال الإسرائيلي يخالف كافة قواعد القانون الدولي الإنساني المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع في معاملة الأسرى الفلسطينيين، بل يتبع أساليب غير إنسانية أثناء القبض عليهم، فهم يتعرضون للضرب والتنكيل والسب، من خلال الهجوم على منازلهم ليلًا أو عندما يحدث مناوشات بين الفلسطينيين أو الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

ومن أجل تتبع الفلسطينيين في الضفة والقدس الشرقية، طور الموساد الإسرائيلي تطبيق (الذئب الأزرق) يستخدمه عناصر الجيش والشرطة لتصوير وجوه الفلسطينيين وإنشاء قاعدة بيانات رقمية خاصة بهم لتصنيفهم بالنسبة لأفعالهم وأدائهم الأمني، يطلق عليها البعض "فيسبوك الفلسطينيين" السري. وبالتالي استخدام هذا التطبيق يعد تأكيدا على انتهاك خصوصية الإنسان الفلسطيني، وقد رصدت منظمة "بتسيلم" لحقوق الإنسان، خلال هذا العام قيام جنود الإحتلال باقتحام أحد المنازل بالضفة الغربية في أخر الليل وإيقاظ الأطفال وتصوير وجوههم، كما ورد بأن الجنود تنافسوا العام الماضي في تصوير الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن، مع جوائز لأكبر عدد من الصور التي جمعتها كل وحدة.

ويُحرم الفلسطينيون من كافة الحقوق التي تكفلها القوانين الدولية في معاملة السجناء، حيث يُمنع الأسرى من مقابلة المحامين والأهل ومن الزيارات الشخصية وذلك بداعي انتشار

فيروس كوفيد-19 وبشكل خاص أسرى قطاع غزة، وفي نفس الوقت لا يلقوا الرعاية الصحية التي تحصنهم من الوباء. وليس الاعتداء الجنسي على الأطفال والنساء في السجون الإسرائيلية وانتشار التعذيب اليومي ببعيد عن الممارسات المتوحشة، حيث الابارتهايد مزروع داخل السجون أيضًا، فهم لا يجدوا نفس المعاملة التي يلقاها قاتل رئيس الوزراء الأسبق اسحاق رابين، يغال أمير الذي له معاملات متميزة عن معاملة الفلسطينيين.

وفيما يخص أسرى حماس وقطاع غزة فهم يتعرضون للتمييز أيضًا، حيث يتم بث 7 محطات تلفزيونية من أصل 12 محطة مسموح فيها لكل اقسام فتح والفصائل، وعدم السماح لأسرى حماس بإدخال أموال للكانتين كباقي الفصائل حيث يُسمح لهم بإدخال 800 شيكل فقط بدلاً من 1200 شيكل. وتقليص مواد التنظيف، ولا يتواصل الأسرى مع العالم الخارجي، وإن استطاعوا تهريب أجهزة اتصالات فتنتظرهم أجهزة التشويش التي تؤثر على الصحة العامة وتلغي عمل أجهزة الراديو والتلفزيون داخل غرفهم.

وتتكرر ولا تتوقف طلبات هيئة شئون الأسرى الفلسطينيين ونادي الأسير والمؤسسات الحقوقية بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، حيث يدعون المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عن الأسرى والمعتقلين خاصة المضربين عن الطعام داخل السجون الاسرائيلية. ويعتبر الإضراب عن الطعام هو السلاح الذي يلجأ إليه الأسرى في حالة زيادة التعسف وكبر فترة الاعتقال التي لا تناسب الجريمة، وفي أغلب الأحوال يتعرضون للاعتقال الإداري دون توجيه أي عقوبة، ويبلغ عدد الأسرى الإداريين القابعين حاليًا نحو 550 أسيراً، غالبيتهم أسرى سابقون كانوا قد أمضوا سنوات في السجون والمعتقلات الاسرائيلية.

وفي حالة الإضراب الجماعي المفتوح يتعرض الأسرى لتدابير عقابية قاسية، مثل: إعلان حالة الطوارئ من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية واستدعاء قوات كبيرة من الوحدات العسكرية المتخصصة بقمع الأسرى إلى السجون التي تشهد الإضراب، وتجميع الأسرى المضربين عن الطعام في سجن أو قسم واحد، وعزل قيادتهم في زنازين انفرادية، واقتحام غرف الأسرى من قبل وحدات خاصة وكلاب بوليسية، والاعتداء عليهم ومصادرة ممتلكاتهم، وإخضاعهم للتفتيش العاري، وتجريدهم من جميع ملابسهم وتزويدهم ملابس تهديدهم بفرض عقوبات إضافية، بالإضافة إلى تشريع قوانين عنصرية بحق الأسرى المضربين عن الطعام، مثل قانون الإطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام.

ويتم عرض الأسرى الفلسطينيين المعتقلين إداريًا على المحاكم العسكرية التي تصدر ضدهم أحكامًا عالية وتعسفية دون حد، لتؤكد مدى خرقها لضمانات المحاكمات العادلة حيث لا يعرف الأسير طبيعة التهم الموجهة إليه، حيث يُزج المعتقل في السجون بإدعاء وجود ملف سري لايمكن له وللدفاع أن يطلع عليه، وبالتالي يعد خرقًا لحق الدفاع، فلا يمكن للمحاميي أن يقدم دفاعه بشكل فعال في ظل عدم إطلاعه على المواد المقدمة في ملف المعتقل. ورغم توقيع إسرائيل على اتفاقية مكافحة التعذيب منذ أكثر من 30 عامًا، إلا أنه يقوم قضاة هذه المحاكم بالتغطية على جرائم التعذيب، فيقوموا بتمديد فترة الاعتقال للمتعرضين لجرائم التعذيب رغم وجود علامات جسدية، أو إغلاق إدعاء المعتقل بتعرضه للتعذيب من أجهزة الأمن.

وفي الحقيقية، بدأت إسرائيل بممارسة التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين منذ إحتلالها لفلسطين، ففي البداية كانت تستخدم الأساليب التقليدية كالصعقات الكهربائية، وقلع الأظافر، والخزانة، والشبح بأشكاله. ثم تطورت أساليب التعذيب بحيث أصبحت لا تترك آثاراً بالغة على الجسد، كما طُورت أساليب تعذيب نفسية كالهز والحرمان من النوم، والموسيقى الصاخبة، والعزل لفترات طويلة، وغيرها من الأساليب الجسدية والنفسية الفظيعة التي مارسها محققو الاحتال لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الفلسطينيين ليسقط 103 ضحية في زنازين التحقيق منذ العام 1967 نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له خلال فترة التحقيق.

وفي جراء أزمة كورونا، استحدثت إدارات السجون في الضفة الغربية أسلوبًا للتحقيق من خلال "خبير نفسي"، يختطفوا شخصًا من منزله ليلًا، ويعرض الخبير النفسي أسئلة تتعلق بتواريخ معينة يدعي أنه تم فيها تنفيذ عمليات عسكرية، يخضع المعتقل الفلسطيني لما يقارب 30 سؤال ويتم الإفراج عنه. هذا الأسلوب الجديد ما هو إلا فحص أمني بغطاء نفسي، حيث تسعى سلطات الاحتلال من خلاله إلى إيهام المعتقل أنه يتعرض لفحص نفسي، وفي الحقيقة فإنه يتعرض لفحص أمني ثمن التجاوب فيه الإفراج، ويخدم الهدف الأمني، يحدد مدى خطورة عقلية الشخص على الأمن ويسعى لجمع معلومات مسبقة عن الشخص للتوقع عن أي عمل مستقبلي.

وفي نفس الإطار، يعتقل أفراد الأمن الأطفال والنساء وكبار السن دون أي اعتبارات للخصوصية واتفاقيات حقوق الإنسان. تمنع السلطات الإسرائيلية الأطفال الأسرى عنهم حرياتهم وتتعامل

معهم كمشروع مخربين، ويتم تعذيبهم ومعاملتهم معاملة قاسية ومهينة، من ضرب وشبح، وحرمان من النوم ومن الطعام، وتهديد وشتائم وتحرش جنسي، وحرمان من الزيارة، واستخدام معهم أبشع الوسائل النفسية والبدنية؛ لانتزاع الاعترافات والضغط عليهم لتجنيدهم للعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. كما تتعرض الأسيرات الفلسطينيات، منذ لحظة اعتقالهن على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي للضرب والإهانة والسب والشتم؛ وتتصاعد عمليات التضييق عليهن حال وصولهن مراكز التحقيق؛ حيث تمارس بحقهن كافة أساليب الضغط، سواء النفسية منها أو الجسدية، كالضرب والحرمان من النوم والشبح لساعات طويلة، والترهيب والترويع، دون مراعاة لأنوثتهن واحتياجاتهن الخاصة. وفي حالة الأسيرة الحامل، عندما يأتي موعد الولادة، تقيد سلطات السجن رجلي الأسيرة ويديها بالسلاسل، وهي في حالة مخاض، لتنقل إلى المستشفى؛ وهناك تتفاقم معاناتها عندما يشد وثاقها إلى سرير ولادتها، دون السماح لزوجها وأفراد عائلتها بالحضور والوقوف إلى جانبها؛ ولا يفك وثاقها إلا لحظة ولادتها. ولا تقتصر معاناة الأسيرة الحامل على مرحلة التحقيق، ولا تنتهي بانتهاء عملية الولادة؛ بل تمتد إلى ما بعد ذلك؛ حيث يعاد تقييدها بالسلاسل لتنقل وطفلها إلى سجنها، ليعامل طفلها كأسير يشارك والدته الجدران والقضبان والمعاناة.

ويعبر عن أوضاع كبار السن، حالة الأسير المسن المريض موفق عروق (78 عاما) والقابع بسجن عسقلان الذي يعاني ظروفًا صحية صعبة، وحالته تتفاقم يوما بعد آخر، حيث أصبح وزنه ٤٨ كيلوجرام، ولا يستطيع الوقوف ويعاني من مشاكل في الرئة وأخرى في الرؤية تهدده بفقدان البصر حال استمر الاحتلال بتعمد إهمال وضعه الصحي.

ثالثًا: أرقام وإحصائيات الاسرى في 2021

تشير التقارير الحقوقية الفلسطينية أن العام الماضي 2020 كان أكثر الأعوام انتهاكًا بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال خاصة لتعرضهم للإهمال الطبي في ظل جائحة كورونا في ظل اكتظاظ السجون، بالإضافة إلى الاعتقالات الإدارية بدون لائحة اتهام، كما تعنت الإحتلال في انتهاك مواد اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحقوق الأسرى. وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية خلال 2020 ما يقارب 4400 أسير، بينهم 38 أسيرة، 170 طفلًا، 500 معتقل إداري، 1300 حالة

مرضية، منهم 80 حالة بحاجة ماسة لكشوفات طبية عاجلة، بالإضافة إلى 17 أسيرًا يرقدون بشكل دائم في عيادات السجون، يمارس بحقهم كافة الأساليب الإجرامية التي تخالف مبادئ حقوق الإنسان، وينتزع منهم حقوقهم الأساسية التي كفلتها المعاهدات الدولية ذات العلاقة.

وفي العام الحالي 2021 مع توالي أحداث العنف ضد الشعب الفلسطيني، وزيادة حدتها جراء الانتهاكات المتوالية في حقوقهم المختلفة ذات الأبعاد الأمنية والسياسية خاصة التصعيد العسكري في مايو على قطاع غزة. وتم رصد أعداد الأسرى وحالات الاعتقالات التي تعرض لها الفلسطينيون منذ بداية العام، وكانت كالآتي:

	الاعتقالات	اعتقالات الأطفال	اعتقالات النساء	اعتقال إداري	أمر اعتقال جديد	تمديد الاعتقال	إجمالي الأسرى حتى نهاية الشهر
يناير	456	93	8	105	30	75	4500
فبراير	415	68	12	70	21	49	4400
مارس	438	69	11	105	28	75	4450
أبريل	402	61	7	100	52	48	4400
مايو	3100	471	42	200	116	84	5300
يونيو	615	92	24	100	65	35	4850
يوليو	513	47	17	98	38	60	
أغسطس	345	46	8	91	20	71	
سبتمبر	424	67	12	121	30	91	4600
أكتوبر	467	135	10	106	49	57	4650

جدول رقم (1): أعداد الأعتقالات ضد الفلسطينيين خلال كل شهر منذ بداية عام 2021، طبقًا لبيانات مؤسسات الأسرى الفلسطينية

وطبقًا للبيانات فإنه حتى نهاية شهر أكتوبر، يقبع في سجون الإحتلال الإسرائيلي (4650) أسيراً، من بينهم (34) أسيرة، و(160) قاصراً، ونحو (500) معتقل إداري يتوزعون على حوالي 12

سجنًا، وحوالي 20 مركزًا للاستجواب. ويجدر الإشارة إلى أنه تزداد حدة الاعتقالات بين صفوف الأطفالا يومًا تلو الأخر، كما يتعرض المقدسيون لحملات شرسة من الاعتقالات التعسفية خاصة عند الوقوف أمام اقتحامات ساحات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين، أو عند تهجيرهم من بيوتهم قسرًا.

الخاتمة

مازالنا في عام 2021، وتستمر الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني، وخلاله تعرض الشعب الفلسطيني لكثير من صور العنف والتعديات على جميع حقوقه التي تكفلها له القرارات الأممية واتفاقيات حقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الإنساني. وفي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، سلطنا في التقرير الضوء على الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية، وتم توضيح كم الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى منذ اعتقالهم، وفي داخل سجون الإحتلال، وحتى بعد قضائهم لفترات طويلة من السجن دون مراعاة لأي ظروف صحية أو عمرية، واستخدام الأساليب المتعددة من التعذيب النفسي والجسدي. ومن خلال رصد للأرقام الخاصة بالأسرى في السجون الإسرائيلية، تبين أنه حتى حتى نهاية شهر أكتوبر، يقبع في سجون الإحتلال الإسرائيلي (4650) أسيراً، من بينهم (34) أسيرة، و(160) قاصراً، ونحو (500) معتقل إداري يتوزعون على حوالي 12 سجنًا، وحوالي 20 مركزًا للاستجواب.

وعليه، نطالب بزيادة الضغط الدولي على السلطات الإسرائيلية لوقف منهجها العدواني ضد الشعب الفلسطيني، والانصياع وأحترام اتفاقيات حقوق الإنسان، ووقف المحاكمات العسكرية ضد المدنيين والإفراج عن الأسرى المعتقلين دون أوجه اتهام حقيقية.